أخطاء وعثرات توزيع مازوت التدفئة بحماة

مواطنون: تجاوز بالدور وسعر زائد

المحافظة: يحق للمواطن استلام مخصصاته من المحطة

حماة- محمد أحمد خبازي

يعاني معظم أهالي محافظة حماة، من الطريقة التي توزع بها مخصصاتهم – على قلتها – من مازوت التدفئة، ومن التجاوزات للدور التي تحدث أثناء التعبئة.

بيَّنَ العديد منهم لـ«الوطن» أنهم يعانون الأمرين في تعبئة الـ ٥٠ ليتراً، إذ يلاحقون بكالوناتهم الصهاريج التي تصلهم رسائل بالتعبئة منها، لأنها لاتقف بمكان ثابت رغم أن سائقيها معهم قائمة بأسماء من يحق له التعبئة وأرقام جوالاتهم أيضاً، كما يعمد بعض سائقي الصهاريج إلى تقاضي ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة زيادة على سعر الخمسين لتر وهو ٢٥ ألف ليرة.

ويقول المواطنون: وعندما ترد الصهاريج إلى الأحياء، تبدأ الفوضى، فالجميع يريدون الحصول على لتراتهم الخمسين أولاً، ومن ثم تبدأ معارك تقديم وتأخير الكالونات للاقتراب أكثر فأكثر من الصهاريج! فيما يقف مواطنون لم تصلهم رسائل، بطوابير التعبئة على أمل أن يتخلف جار لهم فيحصلون على مخصصاتهم!

ويسأل المواطنون: لماذا لا يحملون كالوناتهم للمحطات التي وطنوا بطاقاتهم فيها، عندما تصلهم رسالة للتعبئة، بدلاً من هذه المهانة بملاحقة الصهاريج، وإذا كان ذلك صعباً على بعض المواطنين، فلماذا لا يلتزم سائقو الصهاريج بالقوائم الاسمية التي تزودهم بها المحطات قبل انطلاقهم للأحياء، ولماذا يتقاضون أسعاراً زائدة؟

وردا على أسئلة «الوطن» حول معاناة المواطنين، بيَّنَ مدير فرع محروقات بحماة، نزار شعبان أحمد، أن تجاوز الدور من قبل الصهريج لا يجوز أبداً، لأن التوزيع لمن وصلته رسالة فقط، كالبنزين والغاز تماماً.

وأوضح أن الصهريج قبل خروجه من المحطة، يزود بأسماء المواطنين الذين وردتهم رسائل في كل حي مع أرقام جوالاتهم، لأنهم مرتبطون معه، وكل ما عبأ ٥٠ ليتراً تنزل من كمية الصهريج، وهكذا حتى ينتهي من التوزيع لـ٥٠ أو ١٠٠ اسم على سبيل المثال، وبعدها يقوم بجولة ثانية وبحمولة جديدة بحسب الأسماء الموطنة بالمحطة.

ولفت إلى أنه منذ بداية الشهر الجاري، تم توزيع مازوت التدفئة بمدن المحافظة ومناطقها، والبداية كانت من المناطق الباردة بغرب المحافظة.

وأشار إلى أن هذه الآلية بالتوزيع تخضع للمراقبة، لتلافي الثغرات إن وجدت، ومعالجة المشكلات التي تبرز فيها بحينه، قبل رفع وتيرة التوزيع بمختلف المناطق بداية الشهر القادم.

وبيَّنَ مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن أجرة ضخ الليتر النظامية من الصهريج للمواطنين ١٥ ليرة، ما يعني أن قيمة الـ ٥٠ ليتراً نحو ٢٥٧٥٠ ليرة، وكل ماعدا ذلك مخالفة تستوجب العقوبة.

فيما بيَّنَ عضو المكتب التنفيذي بمحافظة حماة لقطاع المحروقات نائر سلهب لـ«الوطن» أن كل حي موطن بمحطة محروقات، ويمكن للمواطن الذي تصله رسالة أن يحصل على مخصصاته من المحطة مباشرة، أو الصهريج العائد لها، والذي يجول في كل حي وحسب السعر الرسمي.

وبيَّنَ مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن أجرة ضخ الليتر النظامية من الصهريج للمواطنين ١٥ ليرة، ما يعني أن قيمة الـ ٥٠ ليتراً نحو ٢٥٧٥٠ ليرة، وكل ماعدا ذلك مخالفة

الهواضم الحيوية في السويداء تنتظر الدعم لإنتاج أسطوانات الغاز

السويداء - عبير صيموعة

بيّن المستفيدون من مشروع الهواضم الحيوية في المحافظة من مربي الثروة الحيوانية لـ«الوطن» أن مشروعاتهم المنزلية لم يتم إيلاؤها أي اهتمام رغم تأمينها مادة الغاز لمنازلهم منذ تاريخ إقامتها والذي تجاوز الـ١٠ سنوات فضلاً عن قدرة هذه الهواضم على تأمين مادة الغاز لأكثر من مواطن في حال تم دعمها والعمل على إدخال تقنية تعبئة الغاز المنتج ضمن أسطوانات نظامية خاصة في ظل وجود تأخير بالحصول على المادة.

وأكدوا ضرورة توجه الجهات المعنية إلى إحداث المزيد من الهواضم الحيوية المنتجة للغاز الحيوي والغاز العضوي السائل خاصة أن المادة الأولية متوفرة، وبالتالي الاهتمام بالمخرات التي تم إنشاؤها منذ أكثر من عشرة أعوام في بعض قرى المحافظة البالغ عددها ٢٧ مخمراً، خاصة وحسب ما أشاروا إليه أن المنتج من الغاز مازال مقتصراً على تمديدات منزلية للمستفيدين منهم فقط.

وأضاف المستفيدون من المشروع: إنهم وفي ظل انعدام تقنيات التعبئة يضطرون وبشكل دائم لتفريغ الغاز الزائد في الخزانات المعدة للتعبئة في الهواء بهدف التخفيف من الضغط الحاصل في هذه الخزانات متسائلين: لماذا لا تتم الاستفادة منها وإنتاج الغاز الحيوي من خلال إحداث مشروع أو معمل لهذا الغرض يتم تبنيه من قبل الحكومة، وبهذا تكون الهواضم قد ساهمت بتوفير مادة الغاز ولو بشكل جزئي للمواطنين هذا فضلاً عن أهمية الهواضم في تصريف مخلفات الحيوانات من دون إلحاق أذى بالبيئة من خلال التخمير اللاهوائي، حيث أشار عدد من المهندسين المهتمين بهذه الهواضم لـ«الوطن» إلى أن كل هاضم من هذه الهواضم بإمكانه تعبئة ١٣ أسطوانة غاز شهرياً، إلا أن ذلك يحتاج دعماً من الجهات الحكومية لأصحاب المشروعات الذين لم يُقدم لهم أي دعم حتى تاريخه لتقتصر الفوائد على الاستخدامات المنزلية فقط ودمج نطاق أصحاب المشروعات بحيث تبقى من دون الاستفادة منها على نطاق أوسع.

مدير شؤون البيئة في المحافظة رفعت خضر أكد لـ«الوطن» أن مشروع الهواضم الحيوية يعد خطوة إيجابية ضامنة لتوفير الغاز للمواطنين خاصة في ظل عدم توافر مادة الغاز، مع العلم أن الهواضم الحيوية تعد من أهم الطرق الصديقة للبيئة والإنسان، وذلك من خلال تحويل مخلفات الحيوانات إلى غاز حيوي وسماد عضوي سائل، لافتاً إلى أن المخمرات التي تم إحداثها مجاناً عند عدد من مربي المحافظة كانت ناجحة وبالوقت نفسه ساعدت أصحابها على تخطي أزمة تبديل أسطوانات الغاز جراء توافرها في منازلهم إضافة إلى توفيرها الماء الساخن لهم عبر جهاز الطاقة الشمسية.

اللاذقية تستنفر لمنع حدوث أي حريق

اللاذقية - عبير محمود

حذرت منصة الغابات ومراقبة الحرائق التابعة للهيئة العامة للاستشعار عن بعد من تأثر مناطق الغابات بمستويي الخطورة المتوسط والمرتفع مع نهاية الأسبوع.

بدورها أكدت الجهات المعنية في اللاذقية من مديرية الزراعة وفوج الإطفاء والدفاع المدني الجهوزية التامة للتعامل مع أي حريق والحد من خطورته في حال اشتعال النيران بأي موقع.

معاون مديرية الزراعة في اللاذقية نواف شحادة أكد لـ«الوطن» أن المديرية دائما ما تكون بهذه الفترات الصيفية من العام تحديداً بحالة استنفار كامل، لافتاً إلى أن الجهوزية التامة لجميع الكوادر المعنية بالحرائق بنسبة تزيد على ١٠٠ بالمئة.

وأوضح شحادة بالقول: مهما كانت نسبة مستويات الخطورة لدى منصة الغابات ومراقبة الحرائق ضعيفة تكن لدينا غاية في الأهمية وبدرجة عالية الخطورة، فلا ترهل أو تراخي بهذا الموضوع على الإطلاق.

وتابع: بشكل دائم تبقى كوادرنا بحالة استعداد كامل على صعيد العمال والإطفائيات والآليات كالصهاريج والبلدوزرات والتركسات واللودرات الناقلة، وكل ما يتعلق بعمليات إخماد الحرائق.

وأشار شحادة إلى أن هذه الفترة تعد عالية الخطورة بالنسبة لمنطقة الغاب والمناطق الداخلية والسفوح الشرقية للجبال الساحلية، في حين أن مستوى الخطورة أقل بكثير في اللاذقية لأن الرياح جنوبية غربية حالياً، وعندما تكون الرياح شرقية في الغاب تكون لدينا قوية وبالتالي ترتفع نسبة الخطورة وهذه الفترة عادة ما تبدأ بازدياد الجفاف واقتراب فصل الخريف وتراجع الرطوبة النسبية إضافة لنشاط الرياح الخريفية، فتصبح الظروف أكثر ملاءمة لانتشار الحرائق وبالتالي تجعلها أكثر خطورة.

وأشار إلى ازدياد نسبة الحرائق الزراعية بشكل كبير وامتداد بعضها باتجاه الحراج، ما يتطلب درجة عالية من وعي المواطنين في استعمال النيران أو التعامل معها مع ضرورة الإبلاغ السريع عن وجود أي حريق على أرقام الطوارئ المعروفة.

وأشار دوبا إلى تسجيل ٤٣٢ حريقاً منذ بداية العام الحالي حتى منتصف شهر آب الجاري، ومنها ٢٥ حريقاً حراجياً أتى على مساحة ٨٥،٩ دونماً، مقابل ٤٠٧ حرائق زراعية أتت على ١٠٥٤ دونماً.

الإطفاء يستنفر

مدير الدفاع المدني في اللاذقية العميد الركن جلال داؤود أكد لـ«الوطن»، أن المديرية بكوادرها دائماً في جهوزية عالية، مشيراً إلى التشدد بالإجراءات في فترة التغيرات المناخية خلال شهري آب وأيلول.

ولفت إلى جهوزية مراكز الدفاع المدني وعددها ٦ مراكز في المحافظة موزعة بالتنسيق مع دائرة الحراج وفوج الإطفاء، لافتاً إلى وجود آلية إطفاء بكل مركز، منوهاً بالعمل على صيانة الآليات بشكل مستمر للتأكد من جهوزيتها.

كما أكد استعداد الطواقم والآليات في المديرية لكل الحوادث، ومنها الحرائق وحوادث الغرق وغيرها.

من جهته، بيّن قائد فوج الإطفاء الرائد مهند جعفر لـ«الوطن»، أن رجال الإطفاء والآليات بأتم الجهوزية للتعامل مع أي حريق، قائلاً: إن الأمور جيدة وعلى تنسيق مستمر مع الجهات المعنية.

وأشار الرائد جعفر إلى وجود ١٢ مركزاً للإطفاء و٤٠ صهريجاً وآلية بسعات وأحجام متعددة وجميعها في حال جهوزية تامة عند حدوث أي حريق، منوهاً بدعم وزارة الإدارة المحلية للفوج بسيارتي إطفاء إضافيتين مؤخراً.

شراء العقارات بطرطوس خارج أحلام الشباب

أين مؤسسة الإسكان من السوق ولماذا لا تعود الجهة الأقوى بالإعمار في المحافظة؟

طرطوس - ربا أحمد

جنون أسعار المنازل والمكاتب والمحلات التجارية بطرطوس يدعو للتساؤل عن الأسباب التي أدت لهذه النتيجة، فالأرقام تفرض على الشاب أو أي مواطن الشعور باليأس سواء لناحية القدرة على شراء منزل من أجل الزواج أو محل للانطلاق بعمل ما.

وبجولة على عدد من المكاتب العقارية في مدينة طرطوس أكد السماسرة أن ارتفاع أسعار أمتار المنازل بطريقة غير معقولة منذ بداية عام ٢٠٢٠، فالمنزل الذي كان بـ٨٠ مليوناً أصبح بـ٢٥٠ مليوناً والمكتب الذي كان بـ٣٠ مليوناً أصبح ١٣٠ مليوناً. وجميعهم يلقون اللوم على الإدارة الاقتصادية في البلد وطريقة تعاطيها مع الأوضاع، فوفق رأيهم أن الحكومة هي التي رفعت أسعار المازوت والإسمنت وسعر الصرف وبالتالي هذه نتيجة ذلك على أرض الواقع المعيشي.

وأشاروا إلى أن سعر المتر من دون إكساء في مدينة طرطوس يتراوح بين مليون و٢٥٠ ألفاً ومليونين ليرة أي أصغر منزل والبالغ ١٠٠ م٢ بات سعره ١٢٥ مليوناً وفي الأحياء الجيدة ٢٠٠ مليون. أما المنازل المكسوة فيزداد أسعارها أضعافاً لكون أسعار الخشب والحديد ومواد الإكساء أصبحت ناراً كاوية فالمنازل المكسوة التي تحتاج لإعادة تأهيل تتجاوز ٣٠٠ مليون والجيدة الإكساء تصل إلى ٤٠٠ – ٥٠٠ مليون ليرة.

بينما سجل أحد الأحياء الذي يعتبر ذا موقع اجتماعي مهم مبلغ المليار ويزيد على أسعار منازلها وترتفع أسعار المكاتب والمحال التجارية بتواتر مستمر لكونها مطلوبة ولاسيما في وسط المدينة، فالارتفاع وصل إلى ٢٠٠ بالمئة والمحل أصبح بـ٣٠٠ مليون بدلاً من ٦٠ مليوناً وأصبح مليارا في الوسط التجاري وفقاً لمساحته وموقعه. هذه الأرقام تدعو لسؤال واحد فقط.. كيف سيعيش الشاب في هذا الزمن مع راتب لا يتجاوز ٧٥ ألف ليرة؟ كيف سيسحب قروضاً إن كانت قيمة سدادها أعلى من راتبه؟ ولكن السؤال الأهم أين مؤسسة الإسكان من السوق؟ لماذا لا تشكل جهة منافسة تساعد على تعديل الأسعار؟ لماذا لا تعود كالسابق الجهة الأقوى في الإعمار وبناء مساكن العمال والأدباء والشبابي؟

مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان معمر أحمد بين أن المؤسسة العامة للإسكان وبشكل دائم تشكل منافساً قوياً ضمن السوق السورية وهي تقدم مساكن لكل الفئات بسعر منخفض ومنافس لسعر السوق وبسعر التكلفة وبالتقسيط وللمقارنة بين أسعار مشروع السكن الشبابي في طرطوس وأسعار العقارات المحيطة به يتبين لدى الجميع حجم المنافسة التي تقوم بها المؤسسة العامة للإسكان وهي ليست غايتها ولكن مشاريعها منتهية.. لأن مشروع السكن العمالي في طرطوس أنجز في منطقة العبية والرويسة وتتوزع الشقق البالغ عددها ١٣٠٨ مساكن على ضاحيتين (النموذج السكني B) و(النموذج السكني A).

وتم الاكتتاب على مشروع السكن العمالي بموجب القرار رقم ٩٢٠ لعام ٢٠٠٨ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء المتضمن الاكتتاب على ٩٢٩ مسكناً وقد وزعت هذه المساكن على ٣ مراحل، الأولى تاريخ ٢٠١٣/٣/١ المتضمن توزيع ٥٥٩ مسكناً عملياً، والمرحلة الثانية بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٠ لتخصيص ٢٥٩ مسكن عملي.

أما المرحلة الثالثة فتم تخصيص /١١٤/ مسكناً عملياً إلى الإخوة العمال يومي ٢٠٢١/١/٤-٣ وهي الدفعة الأخيرة من التزامات المؤسسة العامة للإسكان تجاه الإخوة العمال ويجدر بالذكر أننا قد سلمنا ١٣٩ مسكناً عملياً قبل عام ٢٠٠٧، وبالتالي نفذ وسلم أغلب المشروع وتم إبرام العقود مع كل الإخوة المخصصين بالسكن العمالي حتى تاريخه، أما بالنسبة للموقع العام فقد تم استلامه وإنجاز كل المرافق للمشروع وتم تسليم الضاحيتين العمالييتن إلى بلدية حصين البحر أصولاً..

وسعياً من المؤسسة العامة للإسكان لتحقيق مشاريعها في محافظة طرطوس يجري العمل حالياً على مجموعة من الأراضي والعقارات ضمن مدينة طرطوس والمناطق المحيطة بها وستتم دراسة هذه العقارات لتكون مشاريع متنوعة لمصلحة المؤسسة (ادخار – شبابي – عمالي... إلخ).

السكن الشبابي..

ويضيف أحمد: بادرت المؤسسة منذ الإعلان على قبول جميع المكتتبين على مشروع السكن الشبابي البالغ عددهم ٣٧٧٤ مكتتباً لتأمين أراض تتسع لهذا المشروع، وبجهود حثيثة مع المؤسسة الاجتماعية العسكرية تم التوصل إلى شراء ٣٨ دونماً في منطقة ضاحية الباسل بطرطوس وهي الموقع الأول ويتسع لـ١٠٣٢ مسكناً وهم عبارة عن ٢٢ برجاً سكنياً تم الانتهاء من بنائها وتم تخصيصها وتوزيعها إلى الإخوة المواطنين أصولاً إضافة إلى إنجاز المرافق العامة المحيطة بالمشروع، والموقع الثاني في منطقة عقدة الشيخ سعد بجوار المشفى العسكري حيث استلمت المؤسسة العامة للإسكان موقع العمل من مجلس مدينة طرطوس وبعدها تم التعاقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لإعداد الدراسات الطبوغرافية والجيوفيزيائية وميكانيك التربة والمعمارية والتنفيذية للموقع، كما تعاقدت المؤسسة مع جامعة دمشق لتدقيق كامل أعمال الدراسة، ومن أجل الإسراع بأعمال التنفيذ قامت المؤسسة بالتعاقد مع الشركة العامة للبناء لإنجاز الأعمال الترابية في موقع عقدة الشيخ سعد (تسوية كامل الموقع).

وأشار إلى أنه انتهت أعمال الدراسة واستلام الأعمال الورقية من الشركة الدارسة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٥ وتم تدقيقها من قبل الجهة المدققة أصولاً وبعدها تم الإعلان عن عدة مناقصات وتم التعاقد مع مجموعة من الشركات العامة والخاصة ومنها الشركة العامة للمشاريع المائية فرع اللاذقية والشركة العامة للطرق والجسور فرع طرطوس والشركة العامة للبناء والتعمير فرع طرطوس وشركة السدود وشركة التيناوي للمقاولات ويجري العمل في المشروع في جميع العقود بوتيرة جيدة تبعاً للظروف الحالية.

أما بالنسبة للتعامل مع زبائن المؤسسة المتخلفين عن سداد الأقساط الشهرية فبين أنه يتم وفق القوانين المعمول بها في نظام عمليات المؤسسة العامة للإسكان.

السكن المناطقي..

من ناحية أخرى كان يشكل السكن المناطقي حلما كبيراً للعمل والتخطيط وبناء المستقبل بمحافظة طرطوس، لكونه يحقق إعماراً في القرى ويحد من هجرة الشباب إلى المدن ويحل أزمة سكن حقيقية.

فبناء على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم /١٩٦٣/ بتاريخ ٢٠١٥/٧/٧، تم تكليف المؤسسة العامة للإسكان بتنفيذ وحدات سكنية في محافظتي طرطوس والسويداء بحيث تلتزم مجالس المدن والوحدات الإدارية فيهما بتأمين الأراضي اللازمة للمشروع وبالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة باتخاذ كل الإجراءات وإعطاء الموافقات اللازمة ونقل ملكية العقارات.

ولكن هذا المشروع الحلم بقي على الورق على الرغم من عقد أكثر من ٧٠ اجتماعاً مع الوحدات الإدارية من قبل اللجنة المشكلة من محافظة طرطوس والتي عملت وخلصت إلى مجموعة من العقارات في الصفصافة وبيت الشيخ يونس والحميدية والروضة وبعمرة لتخصيصها وتحديد الفئات المستفيدة وكيفية تسديد رسومها وأسعارها للوحدة الإدارية. إلا أن المؤسسة العامة للإسكان لم ترد ولم تبدأ بالمشروع وجعلته عبارة عن أوراق وهدر للتعب لأشهر من دون جدوى.

وعند سؤال مدير فرع الإسكان أوضح أنه بالنسبة لمشروع السكن المناطقي عقد عدة اجتماعات مع مجموعة من الوحدات الإدارية لإنجاز مشاريع للسكن المناطقي وفق نطاق عمل هذه الوحدات K والنتيجة مشاريع المؤسسة منتهية منذ سنوات وأخرى تعثرت لسنوات وثالثة لا تزال على الورق، وعلى الأرض المنازل بمئات الملايين، ومتعهدون يبنون يومياً مئات الشقق ويشترون عشرات الأراضي، على حين المؤسسة لتبني تجمعاً تحتاج لعشرات السنين، يبقى الشباب يعيش محبطاً ومتسائلاً من أين لي هذه المبالغ؟ وغالباً السفر الحل الوحيد.

> شقق في بعض الأحياء تصل إلى مليار ليرة سورية

مواطنون: «السورية للتأمين» لا تصرف مستحقاتنا من «إلزامي» الحوادث

مدير الفرع: كثير من الحوادث مفبركة وعقود نُظمت بعد وقوع الحادث

السويداء – عبير صيموعة

أكثر من ٥٠ شكوى وصلت إلى «الوطن» من الأهالي في السويداء حول رفض فرع المؤسسة العامة السورية للتأمين دفع مستحقات التأمين الإلزامي بالحوادث، مؤكدين في شكواهم أن رفض المؤسسة الدفع كان تحت حجج غير منطقية خاصة وإن قانون التأمين الإلزامي تسري صلاحية عقده بعد قطعه مباشرة، متسائلين عن أسباب عدم دفع المؤسسة لمستحقاتهم، وموضحين أنها تتذرع بحجج غير منطقية وتفتقد المصداقية ما أدى إلى حرمانهم من حقهم الطبيعي بالتعويض؟

وأمام الشكاوى العديدة توجهت «الوطن» بالسؤال إلى مدير فرع المؤسسة السورية للتأمين في السويداء كنان أبو عساف الذي أكد أن المؤسسة تقوم بدفع كامل المبالغ رغم أن أسعار القطع والإصلاح عالية جداً، مشيراً أن الحوادث الكبيرة التي تزيد أضرارها على ٥٠٠ ألف لا يتم صرفها من فرع السويداء حيث يتم صرفها من قبل الإدارة العامة في دمشق بدفع كامل المبالغ من لجنة مؤلفة من خبراء محلفين، وبناء على معطيات الحادث يتم الصرف أو رفض الصرف في حال عدم قناعة الخبراء بكيفية الحادث، علماً أن الخبراء المحلفين في المؤسسة من أفضل الخبراء بدمشق والذين تزيد خبرتهم في تقييم الحوادث على ٢٠ عاماً.

ولفت أبو عساف إلى أن كثيراً من الحوادث يظهر جلياً للخبراء أنها مركبة بطريقة ما، ويتم إثبات ذلك بالصور والتقارير فضلاً عن وجود كثير من الحوادث التي يتم تقديمها إلى المؤسسة بهدف التعويض بتبين للخبراء أن عقود التأمين تم تنظيمها بتاريخ اليوم نفسه الذي جرى ضمنه الحادث أو بعد يوم من تاريخ التأمين مباشرة.